

# حازم حسن

## محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٦ ٢٢ ١١ - ٣٥ ٣٦ ٢٢ ٠٠ ( ٢٠٢ )  
تليفاكس : ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠١ - ٣٥ ٣٦ ٢٣ ٠٥ ( ٢٠٢ )  
البريد الإلكتروني : egypt@kpmg.com.eg  
صندوق بريد رقم ٤٨ الأهرام

مرتفعات الاهرام  
كيلو ٢٢ طريق مصر الاسكندرية الصحراوى  
الهرم - الجيزة - القاهرة الكبرى  
كود بريدى : ١٢٥٥٦ الأهرام

### تقرير تأكد مناسب

## على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية"

### عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات

إلى السادة مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية"

#### المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة المعد بواسطة إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى "شركة مساهمة مصرية" عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

#### مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة البنك هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦، وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

#### مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكيد مناسب بشأن مدى التزام البنك في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسئولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

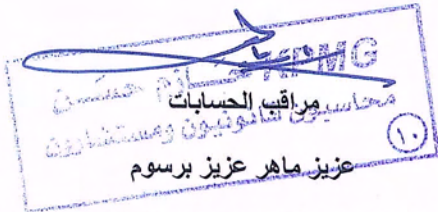
وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت اجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها اجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم اداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسئوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفعاليتها.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

#### الاستنتاج

من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى تطبيق بنك قطر الوطني الأهلي "شركة مساهمة مصرية" لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي "شركة مساهمة مصرية" المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١٩



رقم القيد في الهيئة العامة للرقابة المالية "٢٢٨"

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

## تقرير تأكد مستقل

على تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي "ش.م.م"

عن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات

كما تم إصدارها بالدليل المصري لحوكمة الشركات

الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة الرقابة المالية رقم (٨٤) بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦

إلى السادة / مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي "ش.م.م"

### المقدمة

قمنا بمهام التأكد المحدود بشأن إعداد وعرض التقرير المرفق للالتزام بقواعد حوكمة الشركات المعد بواسطة مجلس إدارة بنك قطر الوطني الأهلي (شركة مساهمة مصرية) (البنك) عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المرفق والذي تم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

### مسئولية الإدارة

مجلس إدارة البنك هو المسئول عن إعداد وعرض تقرير الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أنه مسؤول عن التأكد من مدى الالتزام بقواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦. وكذلك مسؤول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

### مسئولية مراجع الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد محدود عن ما إذا كان قد نما إلى علمنا أمور تجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة المرفق لم يتم إعداده وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية الموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، وذلك استناداً إلى إجراءات التأكد المحدود التي قمنا بها.



وقد قمنا بمهام التأكد المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية، وتخطيط وتنفيذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد محدود عما إذا كان قد نما إلى علمنا أى أمر يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة بشكل عام لم يتم إعداده فى كافة جوانبه الجوهرية طبقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

إن الإجراءات التى يتم أدائها فى مهام التأكد المحدود تختلف فى طبيعتها وتوقيتها وهي أضيق نطاقاً من تلك التى يتم أدائها للحصول على تأكيد معقول. وبالتالي، فإن مستوى التأكد الذى يتم الحصول عليه من عمليات التأكد المحدود أقل من التأكد الذى يمكن الحصول عليه من عمليات التأكد المعقول.

تستند الإجراءات التى قمنا بتنفيذها على حكمنا الشخصى و تشمل بصورة أساسية الحصول على الأدلة من واقع الاستفسارات وملاحظة بعض الإجراءات المنفذة وفحص بعض المستندات المؤيدة والمطابقة مع سجلات البنك.

وطبقاً لطبيعة مهمتنا، عند تنفيذ الإجراءات الموضحة أعلاه قمنا بما يلى:

- الاستفسار من الإدارة للحصول على تفهم للأسلوب المتبع من قبلهم فى كيفية إعداد التقرير طبقاً للنموذج المشار إليه، والإجراءات التى قامت بها الإدارة للالتزام بتلك المتطلبات ومنهجية الإدارة لتقييم مدى الالتزام بالنموذج المشار إليه.
- مطابقة محتويات نموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع متطلبات نموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه فى خطاب البورصة المصرية الموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ فى ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.
- مطابقة المحتويات المعروضه بنموذج تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد حوكمة الشركات مع السجلات والمستندات لدى البنك.

وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار ٣٠٠٠ فقد انحصرت إجراءاتنا فى الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو إكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية. كما لم تمتد إجراءاتنا لأغراض هذا التقرير تقييم مدى فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام وفاعلية نظام الحوكمة. وقد أعد هذا التقرير إستيفاءً لمتطلبات المادة ٤٠ من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية المصرية وليس لأى غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذى أعد من أجله.

ونحن نعتقد أن الأدلة التى حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

## القيود المتأصلة

إن معظم الإجراءات التي تنفذها المنشآت للالتزام بالقواعد الادارية والقانونية تعتمد على الاشخاص الذين يقومون بتنفيذ تلك الاجراءات، وتفهمهم لأهداف تلك الإجراءات، وتقييمهم ما إذا كان قد تم تنفيذ الإجراءات بكفاءة وفي بعض الحالات لا يوجد دليل مراجعة يمكن الحصول عليه. كما نود الإشارة إلى أن تصميم إجراءات الالتزام تتبع أفضل التطبيقات التي تختلف من منشأة إلى منشأة وهي لا تمثل بالتالي معيار محدد يمكن المقارنة به.

كما أن البيانات غير المالية تخضع لقيود متأصلة أكبر من تلك المتعلقة بالبيانات المالية، إذا ما أخذنا خصائص تقرير مجلس الإدارة عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والأسلوب المستخدم لاعداده.

## الاستنتاج

وفي ضوء الإجراءات المطبقة أعلاه والموضحة بهذا التقرير، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن تقرير مجلس إدارة بنك قطر الوطنى الأهلى (شركة مساهمة مصرية) عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة خلال السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ المرفق لم يتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادى المشار إليه في خطاب البورصة المصرية والموجهه إلى رئيس مجلس إدارة البنك المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

القاهرة في ٢٥ فبراير ٢٠١٩

مراقب الحسابات



المتضامنون للمحاسبة والمراجعة EY

محاسبون قانونيون ومستشارون



**QNB**  
ALAHLI

# تقرير الحوكمة السنوي

عن عام ٢٠١٨

لبنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.

## تقرير الحوكمة السنوي عن عام ٢٠١٨ لبنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.

### تمهيد

يدرك بنك قطر الوطني الأهلي ضرورة الالتزام بأفضل الممارسات في مجال الحوكمة، والتي تنبع من أهمية تطبيق سياسات وإجراءات الحوكمة الرشيدة والتي يتخذها البنك كثقافة عامة و رؤية إستراتيجية طويلة المدى يتم تطبيقها بشكل مستدام وليس فقط في الأجل القصير ، وذلك بهدف تعظيم قيمة المؤسسة للمساهمين والمحافظة على ثقة العملاء والمستثمرين والحفاظ على حقوق كافة أصحاب المصالح وكذلك حقوق العاملين بالبنك و المتعاملين معه. كما إن البنك يطمح دائما إلى المحافظة علي أعلي معايير الحوكمة ونشر تقارير نتائج الأعمال بدقة وشفافية والالتزام التام بالقوانين والقواعد والضوابط الرقابية التي تحكم أعمال وأنشطة البنك.

ويعكس هذا التقرير - الذي يصدر كوثيقة مصاحبة للتقرير السنوي للبنك عن عام ٢٠١٨ - جهود البنك في الامتثال للمتطلبات الرقابية والقواعد التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية والبورصة المصرية.

تم إعداد هذا التقرير إسترشاداً بقواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية وضوابط الحوكمة الصادرة عن البنك المركزي المصري بالإضافة الى المتطلبات الأخرى التي يقوم بنك قطر الوطني الأهلي بتنفيذها طبقاً لقواعد مجموعة بنك قطر الوطني.

### البيانات الأساسية للبنك

| بنك قطر الوطني الأهلي ش.م.م.                |                                    | اسم البنك                                                                         |
|---------------------------------------------|------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------|
| تقديم كافة الأعمال المصرفية المتعلقة بنشاطه |                                    | غرض البنك                                                                         |
| ١٩٩٦/٠٧/٠٧                                  | تاريخ القيد بالبورصة               | المدة المحددة للبنك                                                               |
| ١٠ (عشرة)<br>جنيهاً مصرية                   | القيمة الاسمية للسهم               | رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ و المعدل بالقانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ و المعدل بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧ |
| ٩,٧٩٤,٦٤٩,٨٥٠<br>جنيه مصري                  | رأس المال<br>المصدر                | ١٥ مليار<br>جنيه مصري                                                             |
| ١٨٨٨٩٤<br>١٩٧٨/٠٤/٢٤                        | رقم وتاريخ القيد بالسجل<br>التجاري | ٩,٧٩٤,٦٤٩,٨٥٠<br>جنيه مصري                                                        |
|                                             |                                    | رأس المال المدفوع                                                                 |



|                      |                                                                                  |                  |                                              |
|----------------------|----------------------------------------------------------------------------------|------------------|----------------------------------------------|
| أسماء مسئولى الاتصال | تامر غريب سليمان<br>أحمد نبيل عبد المطلب<br>تامر حامد بندق<br>إيهاب إبراهيم رافت | أرقام التليفونات | ٢٧٧٠٧٧٨٢<br>٢٧٧٠٧٧٨٠<br>٢٣٩٧٢٢٣٠<br>٢٧٧٠٧٦٢٠ |
| رقم الفاكس           | ٢٧٧٠٧٦٢٨                                                                         |                  |                                              |
| عنوان المركز الرئيسى | ٥ شارع شمبليون - قصر النيل - وسط القاهرة                                         |                  |                                              |
| الموقع الإلكتروني    | www.qnbalahli.com                                                                |                  |                                              |
| البريد الإلكتروني    | Info.qnbaa@qnbalahli.com                                                         |                  |                                              |

## هيكل الملكية

| النسبة % | عدد الاسهم في ٢٠١٨/١٢/٣١ | حصة ٥ % من أسهم البنك فأكثر |
|----------|--------------------------|-----------------------------|
| ٩٤,٩٦٧   | ٩٣٠,١٦٨,١٢٠              | بنك قطر الوطنى              |
| ٩٤,٩٦٧   | ٩٣٠,١٦٨,١٢٠              | الاجمالى                    |

## الجمعية العامة للمساهمين

تتكون الجمعية العامة من كافة مساهمي البنك ، كلاً بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم ولكل مساهم حق حضور الجمعية العامة ، ويقوم البنك باتخاذ الإجراءات التي من شأنها تيسير حضور المساهمين لإجتماعات الجمعية العامة مع الالتزام بأحكام القانون والنظام الأساسي للبنك فيما يختص بالإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة وكيفية إدارتها ، حيث تتم إدارة الجمعية العامة على النحو الذي يسمح لكافة المساهمين بالتعبير عن آرائهم في ضوء ما ينظمه القانون والنظام الأساسي وبما يتوافق مع جدول أعمال الجمعية، ويقوم البنك بالإفصاح الكامل والكافي عن كل ما يتضمنه جدول أعمال الجمعية من موضوعات والذي يكون مصحوباً بالبيانات والمعلومات التي تمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم ومدروس ، كما يتم الرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين المرسله قبل الاجتماع لتضمينها ضمن جدول الأعمال.

كما يقوم البنك بالإفصاح عن القرارات التي تم إتخاذها خلال الجمعية وكذلك جميع الأحداث الجوهرية للكافة وفي نفس الوقت ، حيث يتم نشر محاضر اجتماع الجمعية العامة على الموقع الإلكتروني للبنك و يلتزم البنك بموافاة البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية وكذلك البورصة المصرية بقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها، ويحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع بما يحقق إتاحة المعلومات للجميع بشكل عادل.

## مجلس الإدارة

### تشكيل مجلس الإدارة

طبقاً للنظام الأساسي للبنك يتكون مجلس إدارة البنك من خمس أعضاء على الأقل من بين حملة الأسهم يتم انتخابهم عن طريق الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات، هذا ويقوم أعضاء مجلس الإدارة بانتخاب رئيس المجلس من بينهم. يتشكل المجلس من أعضاء تنفيذيين وغير تنفيذيين للتأكد من أن قرارات المجلس لا يهيمن عليها فرد معين أو مجموعة صغيرة من الأفراد، ويتعين أن يكون بمجلس الإدارة على الأقل اثنين من الأعضاء التنفيذيين ويجب أن يكون أغلبية أعضاء المجلس من غير التنفيذيين.



ويتمتع جميع أعضاء المجلس بالخبرة والمعرفة اللازمة لتأدية مهامهم بفاعلية وكفاءة للعمل على صالح البنك ومساهميه وعملائه كما تتوافر لدى أعضاء المجلس الدراية التامة بدورهم الرقابي ودورهم تجاه إرساء قواعد الحوكمة الرشيدة. وفيما يلي تشكيل مجلس الإدارة في دورته الحالية ٢٠١٦-٢٠١٩ :

| م | الأسم                                   | الصفة<br>(تنفيذي / غير تنفيذي) | المنصب                              | عدد الأسهم<br>المملوكة بتاريخ<br>٣١ ديسمبر ٢٠١٨ | تاريخ الالتحاق | جهة التمثيل              |
|---|-----------------------------------------|--------------------------------|-------------------------------------|-------------------------------------------------|----------------|--------------------------|
| ١ | الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب      | تنفيذي                         | رئيس مجلس الإدارة<br>والعضو المنتدب | ٢٧,٧٤٧                                          | ١٣ فبراير ٢٠٠١ | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٢ | الأستاذ / عبد الله مبارك ناصر آل خليفة  | غير تنفيذي                     | نائب رئيس مجلس<br>الإدارة           | -                                               | ٤ أبريل ٢٠١٣   | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٣ | الأستاذ / علي راشد علي المسند المهدي    | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ٤ أبريل ٢٠١٣   | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٤ | الأستاذ / رمزي طلعت عبد الجواد مرعي     | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ٤ أبريل ٢٠١٣   | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٥ | الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ٤ أبريل ٢٠١٣   | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٦ | الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد     | تنفيذي                         | عضو مجلس الإدارة                    | ٣٨,٨١٣                                          | ٢١ يناير ٢٠١٤  | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٧ | الأستاذة / نور محمد جبر آل جبر النعيمي  | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ١٣ أكتوبر ٢٠١٥ | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٨ | الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي     | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ١٣ أكتوبر ٢٠١٥ | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |
| ٩ | الأستاذة / فريدة علي أبو الفتح علي      | غير تنفيذي                     | عضو مجلس الإدارة                    | -                                               | ٨ مارس ٢٠١٨    | ممثلا لبنك قطر<br>الوطني |

### دور مجلس الإدارة ومسئوليته

يتولى إدارة بنك قطر الوطني الأهلي ، مجلس إدارة فعال ، بناءً على التكليف الصادر له من الجمعية العامة ويعد المجلس مسئولاً بشكل فردي و/أو جماعي عن إدارته للبنك بالطريقة المثلى وذلك بهدف تعظيم قيمة استثمارات المساهمين وتحقيق النتائج المستهدفة لخطة الأعمال والمحافظة على حقوق العملاء وحقوق كافة الأطراف ذوي المصلحة ، وتحقيق كل ما سبق في إطار الالتزام الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات الرقابية المنظمة لنشاط البنك.

ويمكن تحديد المحاور الأساسية لدور ومسئوليات مجلس الإدارة كما يلي:

- يعمل المجلس على التأكد من أن الهيكل التنظيمي للبنك يمكن مجلس الإدارة والإدارة العليا من تحمل مسؤولياتهم ويسهل كفاءة صنع القرار والحوكمة الرشيدة. ويشمل ذلك التحديد الواضح للمسؤوليات والسلطات الرئيسية للمجلس نفسه والإدارة العليا والمسؤولين عن الوظائف الرقابية.
- الموافقة على الأهداف والسياسات والخطط الاستراتيجية للبنك، وتعيين واستبدال الإدارة التنفيذية.
- وضع القيم والمعايير الخاصة بالبنك والتأكد من الوفاء بالالتزامات تجاه المساهمين والأطراف المرتبطة الأخرى.
- ضمان التزام البنك بالقوانين والتشريعات والنظام الأساسي للبنك واللوائح الداخلية، كما يُعتبر المجلس مسئولاً عن حماية البنك من الممارسات والأنشطة غير القانونية وغير الملائمة.

- من اختصاصات المجلس الأساسية إقرار الاستراتيجيات المتعلقة بالأعمال والأنشطة، والتحقق من جودة ونزاهة الرقابة المالية والرقابة الداخلية والمتانة المالية للبنك، كما يتوافر في أعضاء المجلس الإلمام الكافي بكافة الأنشطة والوظائف بالبنك.
- الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة وفقاً لأنشطة وأعمال البنك ومكانتها في السوق والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات الصلة.
- إيجاد إطار عمل تشريعي داخل البنك، وخاصةً فيما يتعلق بقواعد الهيكل التنظيمي وممارسة الأعمال، بما في ذلك الآلية الخاصة بتوزيع الكفاءات والكوادر على كافة أقسام البنك وإداراته بشكل علمي ومدروس.
- إجراء مراجعة دورية للترتيبات والاتفاقيات مع مراقبي الحسابات بهدف ضمان توافرها مع حجم وطبيعة عمليات البنك.
- ضمان مصداقية وملائمة القواعد المالية والمحاسبية بما فيها تلك المتعلقة بإعداد التقارير المالية.
- رفع التقارير المالية للمساهمين فيما يتعلق بأعمال البنك.
- ضمان صحة إجراءات الإفصاح والتواصل مع المساهمين، المستثمرين، وجميع الأطراف الأخرى ذات العلاقة، فيما يتعلق باستراتيجية البنك والنتائج المالية والتطورات الكبيرة.
- توفير نظام فعال للرقابة الداخلية بهدف تقييم المخاطر والتعامل معها، بالإضافة إلى إيجاد إطار عمل ملائم لإدارة المخاطر.
- إيجاد نظام يمكن من خلاله رفع المعلومات المتعلقة بالتصرفات غير الملائمة في البنك إلى مجلس الإدارة.
- صياغة قواعد واضحة وفعالة وكافية للتعامل مع تعارض المصالح.
- يحرص المجلس على التأكد من توافر المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب لجميع أعضاء المجلس لتمكينهم من القيام بواجباتهم بكل كفاءة وفاعلية.

### مسئوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- توجيه الدعوة لانعقاد إجتماعات مجلس الإدارة واقتراح الموضوعات التي تطرح ضمن جدول أعماله وكذلك إدارة جلساته.
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في جدول الأعمال المعروف من مجلس الإدارة.
- التأكد من إتاحة المعلومات الكافية والدقيقة في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- التأكد من أن اتخاذ القرارات يتم على أساس سليم وبناءً على دراية شاملة بالموضوعات مع ضرورة التأكد من وجود آلية مناسبة لضمان فعالية تنفيذ تلك القرارات في الوقت المناسب.
- تلقي التقارير والتوصيات من كافة اللجان وعرضها على المجلس بصفة دورية لاتخاذ اللازم بشأنها.
- التأكد من قيام أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي الذي يبين مدى التزام العضو بواجبات وظيفته.
- التأكد من التزام المجلس بإنجاز مهامه على أكمل وجه بما يحقق أفضل مصلحة للبنك مع ضرورة تجنب تعارض المصالح.
- التأكد من فعالية نظام الحوكمة المطبق بالبنك وكذلك فعالية أداء لجان المجلس.
- تنفيذ الإستراتيجية وخطة البنك السنوية الموضوعة والمعتمدة من مجلس الإدارة.
- رئاسة العمل التنفيذي بالبنك وتصريف أموره اليومية، والإشراف على سير العمل في جميع إدارات وأقسام البنك ومتابعة الأداء لجميع الأنشطة، واتخاذ ما يراه من قرارات لانتظام العمل وتحقيق الأهداف، وكذلك العمل على زيادة رضاء العملاء عن البنك.
- العمل على تنفيذ كافة السياسات واللوائح والنظم الداخلية للبنك والمعتمدة من مجلس الإدارة.

- الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية عن نتائج أعمال البنك وتقييم أداؤه، وكذلك تقرير الحوكمة ، ومراجعة كافة الردود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إعداد هذه التقارير.
- المشاركة الفعالة في بناء وتنمية ثقافة القيم الأخلاقية داخل البنك واقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطات التي يعتمدها المجلس لضمان ولاء العاملين وتعظيم قيمة البنك.
- تحديد اختصاصات ومسئوليات كافة العاملين بالبنك وفقاً للوائح العمل المطبقة وقرارات مجلس الإدارة.

### أمين سر مجلس الإدارة

- يعد دور أمين سر مجلس الإدارة من الأدوار الحيوية والهامة لدي البنك ، ويمكن إيضاح أهم مسؤوليات أمين السر كما يلي :
- الإعداد والتحضير وإدارة لوجستيات اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة من المجلس، ومعاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات، وتحضير المعلومات والبيانات والتفاصيل الخاصة بهذه الموضوعات وإرسالها إلى الأعضاء قبل الاجتماع بوقت كافي.
  - متابعة استصدار وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وإبلاغ الإدارات المعنية بها وكذلك إعداد تقارير متابعة لما تم بشأنها.
  - حفظ وتوثيق كل ما يتعلق بقرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه، مع التأكد من حصول المجلس على المعلومات الهامة في الوقت المناسب.
  - التنسيق مع كافة لجان المجلس بما يكفل الاتصال الفعال بين تلك اللجان ومجلس الإدارة والتأكد من عرض تقارير تلك اللجان على مجلس الإدارة.
  - التنسيق مع اللجان المعنية في إطار إتاحة ما يلزم من معلومات لمساندة رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان، والمقترحات التي يقدمها المجلس للجمعية العامة فيما يخص اختيار أو استبدال أحد الأعضاء.

### سير اجتماعات مجلس الإدارة

يجتمع مجلس إدارة البنك ٦ مرات على الأقل خلال السنة ، وخلال عام ٢٠١٨ اجتمع المجلس سبع مرات بحضور ورئاسة السيد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.

### لجان مجلس الإدارة

لتحقيق أهدافه بالشكل الأمثل، قام مجلس إدارة البنك بتشكيل عدداً من اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة لدعمه ومعاونته في تنفيذ مسؤولياته والمهام الموكلة اليه ، ولقد تم تشكيل تلك اللجان وفقاً لتعليمات الحوكمة الصادرة من البنك المركزي المصري والقوانين والتعليمات والإجراءات ذات الصلة وفي ضوء متطلبات وإحتياجات وطبيعة أنشطة البنك المختلفة ، حيث تتشكل كل لجنة من عدد لا يقل عن ثلاثة أعضاء ، وتقوم اللجان بعرض تقاريرها وتوصياتها على مجلس الإدارة بشكل دوري لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها.

ولقد تم تشكيل اللجان التابعة لمجلس الإدارة وكذلك تحديد مسؤولياتها وإختصاصاتها وضوابط عملها ودورية إنعقادها ونصاب الحضور لإجتماعاتها وفقاً للائحة عمل كل لجنة والتي تم إعتادها من مجلس الإدارة. تقوم كل لجنة بإحاطة علم المجلس بما تقوم به من مهام أو تتوصل إليه من نتائج أو ما تقدمه من توصيات بشغافية مطلقة ، ويقوم المجلس بمتابعة عمل اللجان بشكل دوري للتحقق من قيامها بالأعمال المسندة إليها، وللجان المجلس أن تستعين بأياً من المديرين التنفيذيين بالبنك أو بمستشارين خارجيين لمساعدتها في أداء مهامها.

## أولا : اللجان المنبثقة من مجلس الإدارة

| صفة العضو<br>(تنفيذي / غير<br>تنفيذي) | إسم اللجنة          |                           |                            |              |                            | إسم العضو                               | م |
|---------------------------------------|---------------------|---------------------------|----------------------------|--------------|----------------------------|-----------------------------------------|---|
|                                       | اللجنة<br>التنفيذية | لجنة المكافآت<br>والمزايا | لجنة الحوكمة<br>والترشيحات | لجنة المخاطر | لجنة المراجعة<br>والإلتزام |                                         |   |
| تنفيذي                                | رئيس                |                           |                            | عضو          |                            | الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب      | ١ |
| غير تنفيذي                            |                     | عضو                       |                            |              |                            | الأستاذ / عبد الله مبارك ناصر آل خليفة  | ٢ |
| غير تنفيذي                            |                     | رئيس                      |                            | عضو          |                            | الأستاذ / علي راشد علي المسند المهدي    | ٣ |
| غير تنفيذي                            |                     |                           | رئيس                       |              | رئيس                       | الأستاذ / رمزي طلعت عبد الجواد مرعي     | ٤ |
| غير تنفيذي                            |                     |                           | عضو                        |              | عضو                        | الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي | ٥ |
| تنفيذي                                | عضو                 |                           |                            |              |                            | الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد     | ٦ |
| غير تنفيذي                            |                     |                           | عضو                        |              | عضو                        | الأستاذة / نور محمد جبر آل جبر النعيمي  | ٧ |
| غير تنفيذي                            |                     | عضو                       |                            |              |                            | الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي     | ٨ |
| غير تنفيذي                            |                     |                           |                            | رئيس         |                            | الأستاذة / فريدة علي أبو الفتح علي      | ٩ |

### ١- لجنة المراجعة والإلتزام

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات المالية ومجالات ومعايير المراجعة والمحاسبة ، وتعد اجتماعات اللجنة أربع مرات سنويا على الأقل ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

| الإسم                                   | المنصب في اللجنة | جهة التمثيل           |
|-----------------------------------------|------------------|-----------------------|
| الأستاذ / رمزي طلعت عبد الجواد مرعي     | رئيس اللجنة      | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذة / نور محمد جبر آل جبر النعيمي  | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |



## تختص لجنة المراجعة و الإلتزام بالمهام التالية:

- اقتراح تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهما ، والنظر في الأمور المتعلقة باستقالتهما أو إنهاء التعاقد مع أحدهما ، وبما لا يخالف أحكام القانون وقانون الجهاز المركزي للمحاسبات.
- إبداء الرأي في شأن الإذن بتكليف مراقبي الحسابات بأداء خدمات لصالح البنك بخلاف مراجعة القوائم المالية، وفي شأن الأتعاب المقدرة عنها، وبما لا يخل بمقتضيات استقلالهما.
- مناقشة ما تراه اللجنة من موضوعات مع مدير التفتيش الداخلي والمسئول عن الإلتزام بالبنك، ومراقبي الحسابات، والمسئولين المختصين وكذلك ما يرى أي من هؤلاء مناقشته مع اللجنة.
- دراسة القوائم المالية السنوية قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.
- الاطلاع على القوائم المالية السنوية المعدة للنشر قبل نشرها والتأكد من اتساقها مع بيانات القوائم المالية وقواعد النشر الصادرة عن البنك المركزي.
- التنسيق بين مهام المراجعة الداخلية والخارجية والتأكد من عدم وجود قيود تعوق الاتصال بين مدير التفتيش الداخلي ومراقبي الحسابات وكل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة و الإلتزام.
- مراجعة خطة المراجعة الداخلية السنوية وإقرارها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل إدارة التفتيش الداخلي بما في ذلك التقارير المتعلقة بمدى كفاية نظم الرقابة الداخلية بالبنك ومدى الإلتزام بما ورد بها وكذا متابعة توصيات هذه الإدارة ومدى استجابة إدارة البنك لها.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل المسئول عن الإلتزام بالبنك وخاصة ما يتعلق بمخالفة التشريعات السارية واللوائح الداخلية للبنك والتعليمات التي يصدرها البنك المركزي (إن وجدت).
- دراسة المعوقات التي تواجه عمليات المراجعة الداخلية أو عمل المسئول عن الإلتزام واقتراح الوسائل الكفيلة بإزالتها.
- مراجعة تقرير إدارة التفتيش الداخلي للبنك عن مدى توافر العاملين المؤهلين بهذه الإدارة ومستوى تأهيل المسئول عن الإلتزام بالبنك ومستويات تدريبهم وتأهيلهم.
- التأكد من قيام الإدارة التنفيذية بالبنك بمراجعة قيم الضمانات المقدمة من العملاء لمقابلة التمويل والتسهيلات الائتمانية المقدمة لهم دوريا وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمواجهة أي انخفاض في هذه القيم وإبلاغها لمجلس إدارة البنك لاتخاذ قرار بشأنها.
- مراجعة الإجراءات المتخذة من قبل إدارة البنك للإلتزام بالمعايير والضوابط الرقابية التي يضعها البنك المركزي والتحقق من اتخاذ الإدارة للإجراءات التصحيحية في حالة عدم الإلتزام بها.
- التحقق من أن البنك قد أنشأ نظاما رقابيا واتخذ إجراءات تنفيذية لمكافحة عمليات غسل الأموال.
- دراسة ملاحظات البنك المركزي الواردة بتقارير التفتيش الذي تم على البنك وملاحظاته على القوائم المالية للبنك ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.
- دراسة ملاحظات مراقبي الحسابات الواردة بتقريرهما على القوائم المالية للبنك وبتقاريرهما الأخرى المرسلة لإدارة البنك خلال العام ، وإبلاغها لمجلس الإدارة مصحوبة بتوصيات اللجنة.

## ٢- لجنة المخاطر

يتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة على الأقل ويكون أغلبية أعضائها من الأعضاء غير التنفيذيين ويتم دعوة رئيس قطاع المخاطر بالبنك لحضور إجتماعات اللجنة. تقوم لجنة المخاطر بوضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر في البنك وتحدد سياسات المخاطر وتقوم بمراجعة الإجراءات والإطار العام لإدارة المخاطر وتحدد الأدوار والمسؤوليات ذات الصلة في جميع أنحاء البنك ، وتعد اجتماعات اللجنة مرتين على الأقل سنويا ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

| الإسم                                 | المنصب في اللجنة | جهة التمثيل           |
|---------------------------------------|------------------|-----------------------|
| الأستاذة / فريدة على أبو الفتح على    | رئيس اللجنة      | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب    | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذ / علي راشد على المسند المهندي | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |

تختص لجنة المخاطر بالمهام التالية:

- وضع ومراقبة استراتيجية إدارة المخاطر التي قد تواجه البنك مثل مخاطر الائتمان، مخاطر التركيز، مخاطر الدول، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر المنتجات الجديدة، مخاطر السيولة، مخاطر السمعة والمخاطر الاستراتيجية.
- وضع وتطوير السياسات الخاصة بالمخاطر والإجراءات التنظيمية بالإضافة الى التأكد من التزام القائمين بقطاعات وإدارات البنك المختلفة بتلك السياسات والإجراءات.
- مراجعته واعتماد الآليات الخاصة بإدارة ومتابعه المخاطر التي قد يتعرض لها البنك بهدف مواجعتها من خلال تقييمها بصورة ملائمة.
- الإشراف والتحقق من مدى فاعلية إدارة المخاطر بالبنك.
- التأكد من توافر راس مال يتوافق مع الإطار العام للمخاطر بالبنك.
- إعداد تقرير دوري عن نتائج أعمال اللجنة وتوصياتها للعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ اللازم بشأنه.

## ٣- لجنة الحوكمة والترشيحات

تشرف اللجنة على ممارسات الحوكمة في البنك وتؤكد من تطبيق البنك لإجراءات الحوكمة الرشيدة وتقوم باقتراح ما هو ملائم من تغييرات علي سياسات الحوكمة المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تستعرض اللجنة جميع الاقتراحات الخاصة بترشيح أعضاء مجلس الإدارة ، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بقواعد الحوكمة وكافة الضوابط الرقابية والتنظيمية، وتعد اجتماعات اللجنة مرتين سنويا ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

| الإسم                                   | المنصب في اللجنة | جهة التمثيل           |
|-----------------------------------------|------------------|-----------------------|
| الأستاذ / رمزي طلعت عبد الجواد مرعي     | رئيس اللجنة      | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذة / نور محمد جبر آل جبر النعيمي  | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |

#### تختص لجنة الحوكمة والترشيحات بالمهام التالية:

- التقييم الدوري لنظام الحوكمة بالبنك وصياغة الأدلة والمواثيق والسياسات الداخلية الخاصة بكيفية تطبيق قواعد الحوكمة الرشيدة داخل البنك.
- المراجعة الدورية والمستمرة لهيكل ومتطلبات الحوكمة المؤسسية في البنك ، وكذلك مراجعة أي تغيرات تطرأ على متطلبات الحوكمة أو القوانين والقواعد السارية والتي قد يكون لها تأثير على البنك
- دعم مجلس الإدارة في الوفاء بكافة متطلبات الحوكمة
- الإشراف على إعداد دليل الحوكمة المؤسسية الخاص بالبنك والتأكد من المراجعة الدورية له
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام البنك بقواعد حوكمة الشركات ، مع وضع إجراءات مناسبة لاستكمال تطبيق تلك القواعد.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية على تطبيق الحوكمة بالبنك وأخذها في الاعتبار ومتابعة ما تم بشأنها.
- تقديم إقتراحات تجديد تشكيل مجلس الإدارة أو استبدال أحد أعضاء المجلس
- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين ، والتأكد من حصول أعضاء المجلس على التدريب الكافي واللازم لقيامهم بالمهام الموكلة اليهم.

#### ٤- لجنة المكافآت والمزايا

تختص اللجنة بالأمر المتعلقة بالموارد البشرية للبنك، بما في ذلك الموازنة السنوية للموارد البشرية ومراجعة المزايا والمكافآت السنوية للعاملين بالبنك ، ويتم تشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين مع ضرورة توافر الخبرة والدراية الكافية بالموضوعات الخاصة بالهيكل التنظيمية وكافة مجالات وتطبيقات الموارد البشرية ، وتعد اجتماعات اللجنة مرة واحدة على الأقل سنويا وتعرض تقريرها على مجلس الإدارة ، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة :

| الإسم                                  | المنصب في اللجنة | جهة التمثيل           |
|----------------------------------------|------------------|-----------------------|
| الأستاذ / علي راشد علي المسند المهندي  | رئيس اللجنة      | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذ / عبد الله مبارك ناصر آل خليفة | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |
| الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي    | عضو اللجنة       | ممثلا لبنك قطر الوطني |

#### تختص لجنة المكافآت والمزايا بالمهام التالية:

- تقديم اقتراح لمجلس الإدارة يتضمن سياسات وإجراءات واضحة لمكافآت واستحقاقات جميع العاملين بالبنك والتأكد من تماشي تلك السياسات مع المصلحة العامة لمساهمي البنك وكذلك محاذاة تلك السياسات مع استراتيجية البنك والبيئة الرقابية ، مع الأخذ في الاعتبار نطاق عمل ومسئوليات كل وظيفة في البنك ، وان تتضمن مكافآت العاملين جزء ثابت وجزء مرتبط بالأداء.
- تحديد مكافآت واستحقاقات الرئيس التنفيذي وكذلك تقديم اقتراح لمجلس الإدارة بشأن المكافأة السنوية للعاملين

## ٥- اللجنة التنفيذية

اللجنة التنفيذية هي المسؤولة عن تنفيذ استراتيجية البنك ولديها القدرة على توجيه أعمال البنك، وتقوم باستعراض المسائل المقدمة للجنة من القطاعات والإدارات المختلفة بالبنك. تشكل اللجنة من قبل مجلس إدارة البنك من بين أعضائه التنفيذيين والإدارة التنفيذية للبنك، وتعد اجتماعات اللجنة عند الحاجة، وفيما يلي التشكيل الحالي للجنة:

| الإسم                               | المنصب في اللجنة | الوظيفة                                              |
|-------------------------------------|------------------|------------------------------------------------------|
| الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب  | رئيس اللجنة      | رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب                     |
| الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد | عضو اللجنة       | مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال |
| الأستاذ / إيهاب إبراهيم رأفت        | عضو اللجنة       | الرئيس التنفيذي للعمليات                             |
| الدكتور / حسن السيد صالح            | عضو اللجنة       | الرئيس التنفيذي للإستراتيجيات                        |
| الأستاذ / سامح بدري شحاته           | عضو اللجنة       | الرئيس التنفيذي للقطاع المالي                        |
| الأستاذ / باسم محمود نور الدين      | عضو اللجنة       | رئيس القطاع التجاري والتسويق                         |
| الأستاذة / منى محمد علي الدرندي     | عضو اللجنة       | الرئيس التنفيذي للمخاطر                              |
| الأستاذ / طارق محمود المحمودي       | عضو اللجنة       | رئيس قطاع الإدارة التقنية والخدمات الإلكترونية       |

## جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان المنبثقة منه

| م  | إسم العضو                               | مجلس الإدارة | لجنة المراجعة والإلتزام | لجنة المخاطر | لجنة الحوكمة و الترشيدات | لجنة المكافآت والمزايا | اللجنة التنفيذية |
|----|-----------------------------------------|--------------|-------------------------|--------------|--------------------------|------------------------|------------------|
|    | <b>أعضاء مجلس الإدارة</b>               |              |                         |              |                          |                        |                  |
| ١  | الأستاذ / محمد عثمان إبراهيم الديب      | ٧/٧          |                         | ٣/٣          |                          |                        | ٣٧/٣٧            |
| ٢  | الأستاذ / عبد الله مبارك ناصر آل خليفة  | ٧/٧          |                         |              |                          | ٢/١                    |                  |
| ٣  | الأستاذ / علي راشد علي المسند المهندي   | ٧/٧          |                         | ٣/٣          |                          | ٢/٢                    |                  |
| ٤  | الأستاذ / رمزي طلعت عبد الجواد مرعي     | ٧/٧          | ٤/٤                     |              | ١/١                      |                        |                  |
| ٥  | الأستاذة / هبة علي غيث عبد الله التميمي | ٧/٧          | ٤/٤                     |              | ١/١                      |                        |                  |
| ٦  | الأستاذ / طارق عبد الرؤوف مجدي فايد     | ٧/٧          |                         |              |                          |                        | ٣٧/٣٧            |
| ٧  | الأستاذة / نور محمد جبر آل جبر النعمي   | ٧/٧          | ٤/٤                     |              | ١/١                      |                        |                  |
| ٨  | الأستاذ / عادل علي محمد حسن المالكي     | ٧/٧          |                         |              |                          | ٢/٢                    |                  |
| ٩  | الأستاذة / فريدة علي أبو الفتح علي      | ٧/٦          |                         | ٣/٣          |                          |                        |                  |
|    | <b>الإدارة التنفيذية</b>                |              |                         |              |                          |                        |                  |
| ١٠ | الأستاذ / إيهاب إبراهيم رأفت            |              |                         |              |                          | ٢/٢                    | ٣٧/٣٧            |
| ١١ | الدكتور / حسن السيد صالح                |              |                         |              |                          |                        | ٣٧/٣٣            |
| ١٢ | الأستاذ / سامح بدري شحاته               |              | ٤/٤                     |              |                          |                        | ٣٧/٣٦            |
| ١٣ | الأستاذ / باسم محمود نور الدين          |              |                         |              |                          |                        | ٣٧/٣٢            |
| ١٤ | الأستاذة / منى محمد علي الدرندي         |              |                         | ٣/٣          |                          |                        | ٣٧/٣٧            |
| ١٥ | الأستاذ / طارق محمود المحمودي           |              |                         |              |                          |                        | ٣٧/٣٤            |



## التقارير والمعلومات المقدمة للمجلس ولجانه الفرعية

بالإضافة إلى التقارير والمستندات المقدمة إلى مجلس الإدارة قبل انعقاد اجتماعات المجلس ، يتم موافاة أعضاء المجلس أيضاً بالمعلومات والتقارير والمستندات الكافية و في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من اداء المهام المطلوبة منهم ، كما يتلقى أعضاء اللجان المعلومات ذات الصلة - قبل وقتٍ كافٍ من عقد إجتماعات اللجان - وذلك للدراسة و البحث بهدف دعم و تمكين الأعضاء من اتخاذ القرارات الملائمة داخل لجان المجلس المختلفة.

## الإدارة التنفيذية

في حين أن مجلس الإدارة يتولى المسؤولية المطلقة في إطار الحوكمة في البنك، تتولى الإدارة التنفيذية مسؤولية الإدارة اليومية لكافة أنشطة البنك فهي المسؤولة عن ضمان إتمام العمليات بشكل فعال وآمن وصحيح وفقاً للسياسات والإجراءات وضوابط العمل الداخلية للبنك وذلك في إطار القوانين واللوائح والضوابط ذات الصلة.

### المؤهلات:

- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية في البنك بأعلى معايير المعرفة وبالخبرات المهنية المحترفة إلى جانب المؤهلات الشخصية كما تحرص الإدارة التنفيذية على تطبيق أفضل مبادئ السلوكيات والأخلاق المهنية.
- يلتزم أعضاء الإدارة التنفيذية باحترام توزيع الصلاحيات والمسؤوليات والاختصاصات فيما بينهم وبين المستوى التنفيذي والقائمة عليه الإدارة العليا في البنك.
- يتمتع أعضاء الإدارة التنفيذية بالوعي الكامل بدورهم المتعلق بالحوكمة، بالإضافة إلى فهمهم لمهامهم ومسؤولياتهم لتطبيق المتطلبات التشريعية وتعليمات مجلس الإدارة بشكل يخدم مصلحة البنك.

### المهام:

- تحرص الإدارة التنفيذية على تنفيذ المهام التالية:
  - تنفيذ الأنشطة التشغيلية للبنك.
  - إعداد هيكل تنظيمي - تتم الموافقة عليه من قبل مجلس الإدارة- يقوم على تحديد الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات والتسلسلات الإدارية الخاصة بالأنشطة والأعمال وتجنب أي تعارض في المصالح.
  - تطبيق تعليمات وتوجيهات مجلس الإدارة ذات الصلة لما فيه مصلحة البنك.
  - توفير الإجراءات الملائمة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر التي قد تواجه البنك.
  - توفير الإجراءات الملائمة للتأكد من تلبية جميع متطلبات وظيفية الالتزام بالبنك.
  - توفير الإجراءات الملائمة وفقاً لتعليمات مجلس الإدارة لضمان تكامل الرقابة الداخلية وفعالية أدائها، بالإضافة إلى تقييمها بشكل دوري.
  - الحفاظ على السجلات اللازمة لجميع الإجراءات والقرارات الخاصة بالبنك.
  - إنشاء نظام للمعلومات الإدارية يضم التقارير الخاصة بأنشطة الأعمال ونتائج الرقابة الداخلية ووضعها مباشرة في متناول مجلس الإدارة.

### المسؤوليات:

الإدارة التنفيذية مسؤولة عن التنفيذ الأمثل للأعمال، إلى جانب التزامها بأن تكون المعلومات ذات صلة بالأنشطة التشغيلية وذات مصداقية ومكتملة ومتوافرة لمجلس الإدارة في الوقت المناسب. من مسؤوليات الإدارة التنفيذية كذلك ضمان توافر القدر الكافي من المعلومات حول عمليات البنك وتقوم بتزويد أعضاء المجلس بالتقارير اللازمة لتمكينهم من أداء مهامهم بكفاءة وفاعلية.

### والإدارة التنفيذية مسئولة أمام المجلس عن إعداد المقترحات الرئيسية المتعلقة بما يلي:

- الاستراتيجيات الخاصة بالبنك.
- الموازنات السنوية وخطة الأعمال.
- سياسة المخاطر ووضع الآليات لتحديد المهام والمسؤوليات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر، بما في ذلك الواجبات والمسؤوليات لدعم الموظفين والتشاور معهم حول تقييم آلية عمل المخاطر وأدواتها.
- التقييم الدوري للمخاطر.
- أنظمة الرقابة الداخلية.
- التقارير المالية، النماذج والتقارير الدورية.

## ثانياً : اللجان الداخلية بالبنك (لجان الإدارة)

### ١- لجنة الأصول والالتزامات (الألكو)

تقوم اللجنة بتحليل تأثير البيئة المالية وتغيرات السوق على أساليب الإدارة المالية للبنك وتقوم بالموافقة على المقترحات الضرورية في تلك الأساليب مع الموافقة على أي تعديلات في أسعار العائد/الفائدة المطبقة على العمليات المصرفية المختلفة ، وتجتمع اللجنة مرتين على الأقل كل ثلاثة شهور ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- |                                    |                                        |
|------------------------------------|----------------------------------------|
| ○ رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب | ○ مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي |
| ○ الرئيس التنفيذي للعمليات         | ○ لقطاعات الأعمال                      |
| ○ الرئيس التنفيذي للمخاطر          | ○ الرئيس التنفيذي للقطاع المالي        |
| ○ مدير الخزنة                      | ○ رئيس القطاع التجاري والتسويق         |
| ○ رئيس المراجعة الداخلية           | ○ مدير إدارة الأصول والالتزامات        |

### ٢- لجنة مراجعة المخاطر

تختص اللجنة بمراجعة الحالات الائتمانية المقترحة والمحددة من قبل قطاع المخاطر والتي تتطلب المراجعة واتخاذ القرارات متضمنه تكوين المخصصات اللازمة، كما تستعرض التقارير المتعلقة بالمحفظة الائتمانية للبنك ، وتجتمع اللجنة بصورة شهرية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار
- مدير إدارة تقييم مخاطر ائتمان الشركات

### ٣- لجنة مخاطر التشغيل

تقوم اللجنة بالمراجعة الدورية للتغيرات التي تطرأ على المخاطر التشغيلية والبيئة الرقابية الخاصة بالبنك وكذلك خطة إدارة الأزمات وإستمرارية العمل ، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع الإدارة التقنية والخدمات الالكترونية
- رئيس المراجعة الداخلية
- رئيس التطابق والالتزام
- مدير إدارة مخاطر التشغيل

### ٤- لجنة معالجة الديون

تقوم بمراجعته موقف العملاء المتعثرين في السداد وكذلك تراجع اللجنة محفظة الديون المتعثرة بالبنك من حيث تطورها ، نسب التعثر ، موقف المخصصات و نسب التغطية ، وتجتمع اللجنة بصورة ربع سنوية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار
- مدير إدارة معالجة الديون

### ٥- لجنة تعريف الخدمات المصرفية

تقوم اللجنة بمراجعة وتحديث واعتماد التعريف المصرفية الموحدة للبنك ، وتجتمع اللجنة بصورة نصف سنوية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس قطاع العمليات
- مدير إدارة التسويق
- مدير إدارة التنظيم والتطوير

#### ٦- لجنة الاتصالات

تقوم اللجنة بالموافقة على الاستراتيجية ومقترحات الحملات الإعلانية الخاصة بالبنك ، وتجتمع اللجنة عند الحاجة وبحد أدنى مرتين سنوياً ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- مدير إدارة الاتصالات
- مدير إدارة التسويق

#### ٧- لجنة FATCA

تقوم اللجنة بالتأكد من تطبيق FATCA والإلتزام بما يخصها من القوانين واللوائح ، وتنعقد اللجنة بصورة نصف سنوية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس التطابق والالتزام

#### ٨- لجنة تدير العملات الأجنبية

تقوم اللجنة بتخصيص موارد العملات الأجنبية من السوق الحرة التزاماً بالقواعد واللوائح الصادرة من بالبنك المركزي المصري في هذا الشأن ، وتنعقد اللجنة بصورة يومية ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- مدير إدارة تمويل التجارة وعلاقات المراسلين
- رئيس التطابق والالتزام (عضو مراقب)

#### ٩- لجنة المنتجات الجديدة

تقوم اللجنة بمراجعة واعتماد منتجات وخدمات البنك الجديدة أو التعديلات الجوهرية على المنتجات والخدمات القائمة والتأكد من أن جميع المخاطر المرتبطة بتلك المنتجات قد تم تحديدها ودارستها وقبولها ، وتنعقد اللجنة عند الحاجة ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس التطابق والالتزام
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للاستراتيجيات
- الرئيس التنفيذي للقطاع المالي
- رئيس الشؤون القانونية



### ١٠- لجنة الفروع الجديدة

تقوم اللجنة بتحديد وتنفيذ السياسات العقارية للبنك (التطوير، الشراء، البيع، والاستئجار) ومتابعة خطة عمل إنشاء الفروع الجديدة للبنك ، وتنعقد اللجنة شهرياً ، وفيما يلي تشكيل اللجنة:

- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- الرئيس التنفيذي للعمليات
- رئيس القطاع التجاري والتسويق
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- مدير أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- رئيس الشؤون القانونية
- مدير إدارة التجزئة المصرفية
- مدير إدارة الشؤون الإدارية
- رئيس منظومة التوريدات
- مدير إدارة التطوير العقاري
- مدير دراسات الفروع الجديدة

### ١١- لجان الائتمان

تقوم بالموافقة على قرارات منح الائتمان لعملاء البنك ، وتنقسم الى عدة لجان ائتمان فرعية طبقاً لنوع وحجم التسهيل الائتماني المطلوب ، وتنعقد اللجان عند الحاجة ، وفيما يلي تشكيل اللجان:

- رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
- مساعد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لقطاعات الأعمال
- المديرين المشاركين – قطاع شبكة الفروع
- الرئيس التنفيذي للمخاطر
- رئيس قطاع الائتمان والاستثمار
- مدير أعمال المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- رئيس مخاطر الائتمان
- مدير إدارة تقييم مخاطر ائتمان الشركات

## ثالثاً : اللجان المستقلة

### لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار (حماية حملة الوثائق)

هي لجنة مستقلة منوطة بالإشراف على كافة أنشطة وأعمال صناديق الاستثمار المنشئة بواسطة بنك قطر الوطني الأهلي ، وتشكل اللجنة من عدد ٣ أعضاء على الأقل و ١١ عضواً على الأكثر ويجب أن يكون غالبية أعضائها من المستقلين ، وتنعقد اللجنة أربع مرات على الأقل خلال السنة ، ومنح لها القانون صلاحيات واختصاصات مجلس إدارة الصندوق، والتي تتضمن ما يلي :

- تعيين مدير الاستثمار والتأكد من تنفيذه لالتزاماته ومسئولياته وعزله على أن يتم التصديق على القرار من جماعة حملة الوثائق بما يحقق مصلحة حملة الوثائق وفقاً لنشرة الاكتتاب وأحكام اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- تعيين شركة خدمات الإدارة والتأكد من تنفيذها لالتزاماتها ومسئولياتها.
- تعيين أمين الحفظ.
- الموافقة على نشرة الاكتتاب في وثائق الصندوق وأي تعديل يتم إدخاله عليها قبل اعتمادها من الهيئة العامة للرقابة المالية.
- الموافقة على عقد ترويج الاكتتاب في وثائق الصندوق.
- التحقق من تطبيق السياسات التي تكفل تجنب تعارض المصالح بين الأطراف ذوي العلاقة والصندوق.
- تعيين مراقبي حسابات الصندوق من بين المقيدين بالسجل المعد لهذا الغرض بالهيئة.
- متابعة أعمال المراقب الداخلي لمدير الاستثمار والاجتماع به أربعة مرات على الأقل سنوياً للتأكد من التزامه بأحكام قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية والقرارات الصادرة تنفيذاً لهما.
- الالتزام بقواعد الإفصاح الواردة بالمادة (٦) من قانون سوق رأس المال ونشر التقارير السنوية ونصف السنوية عن نشاط الصندوق، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة باستثمارات الصندوق وعوائدها وما تم توزيعه من أرباح على حملة الوثائق .
- التأكد من التزام مدير الاستثمار بالإفصاح عن المعلومات الجوهرية الخاصة بالصندوق لحملة الوثائق وغيرهم من الأطراف ذوي العلاقة.
- الموافقة على القوائم المالية للصندوق التي أعدها مدير الاستثمار مرفقاً بها تقرير مراقبي الحسابات.
- اتخاذ قرارات الاقتراض وتقديم طلبات إيقاف الاسترداد وفقاً للمادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال.
- وضع الإجراءات الواجب إتباعها عند إنهاء أو فسخ العقد مع أحد الأطراف ذوي العلاقة أو أحد مقدمي الخدمات وخطوات انتقال الخدمة لطرف آخر بما في ذلك كيفية نقل الدفاتر والسجلات اللازمة لممارسة الخدمة دون التأثير على نشاط الصندوق.

### تشكيل لجنة الإشراف على صناديق الاستثمار:

| الإسم                            | المنصب في اللجنة | الصفة      |
|----------------------------------|------------------|------------|
| الأستاذ / علاء محمود             | رئيس اللجنة      | عضو تنفيذي |
| الأستاذة / عبد الحفيظ عبد الرحيم | عضو اللجنة       | عضو مستقل  |
| الأستاذة / منير حسنين            | عضو اللجنة       | عضو مستقل  |

## البيئة الرقابية

### نظام الرقابة الداخلية

يقوم البنك بصورة دورية بتطوير نظام فعال للرقابة الداخلية بما يضمن توافر مجموعة من السياسات والقواعد والإجراءات التي يتم إعدادها بواسطة الإدارات الرقابية المعنية بالبنك ، والذي يحدد اختصاصات كل إدارة أو ووظيفة بما يحقق الفصل التام بين المسؤوليات والمهام الوظيفية.

ولقد تم اعتماد نظام الرقابة الداخلية من مجلس الإدارة ، كما تقوم لجنة المراجعة و الإلتزام بتقييم هذا النظام بشكل دوري ورفع توصياتها بشأنه الى مجلس الإدارة.

وفيما يلي عرض لأهم محاور نظام الرقابة الداخلية لدى البنك :

- الفصل التام بين مسؤوليات وسلطات كافة العاملين بالبنك.
- ضمان دقة وجودة المعلومات ، سواء كانت للإستخدام الداخلي لدي للبنك أو للمتعاملين معه من الأطراف الخارجية والجهات الرقابية.
- حماية أصول البنك المادية من الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها، وتوثيق وتسجيل تلك الأصول بسجلات البنك.
- التأكد من تحقيق أهداف وخطط البنك سواء قصيرة الأجل أو الإستراتيجية.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات
- ضمان التطبيق السليم لقواعد وتعليمات الحوكمة المؤسسية.

### إدارة المراجعة الداخلية

يولي البنك أهمية كبيرة لوظيفة المراجعة الداخلية كونها نشاط مستقل وموضوعي ، مصمم لإحكام الرقابة على كافة أنشطة البنك ومساعدته على تحقيق أهدافه من خلال تبني أسلوب منهجي ومنظم يهدف إلى تقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر في البنك ، وكذلك التأكد من سلامة تطبيق قواعد الحوكمة به علي نحو سليم فيما يخص كافة الإدارات والأنشطة التنفيذية والمالية والقانونية.

يتوافر لدي البنك إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية ، حيث يتولي هذه الوظيفة مدير مسئول متفرغ لهذا العمل ، تبعيته الفنية إلى لجنة المراجعة والإلتزام ، ويتبع إدارياً رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب.

ويقوم مدير إدارة المراجعة الداخلية بتقديم تقرير ربع سنوي إلى لجنة المراجعة و الإلتزام يوضح نشاط المراجعة الداخلية خلال تلك الفترة وأهم ما توصلت اليه من نتائج ومتابعة تنفيذ توصيات إدارة المراجعة الداخلية ومدى ألتزام قطاعات وإدارات البنك بتنفيذ تلك التوصيات طبقاً للخطة الموضوعية.

وفيما يلي عرض للمهام الرئيسية التي يقوم بها المراجع الداخلي :

- تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية بالبنك ورفع التقارير للجنة المراجعة و الإلتزام بالملاحظات التي تم التوصل إليها.
- تقييم مدى التزام جميع إدارات البنك بتنفيذ أعمالها وفقاً لإجراءات وضوابط العمل الداخلية والسياسات الموضوعة بدون تعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية الأخرى.
- تقييم كفاءة الإجراءات والسياسات الموضوعة ومدى تناسبها مع تطورات بيئة العمل وظروف السوق.
- متابعة تصويب الملاحظات الواردة بتقارير المراجعة الداخلية والخارجية والأخرى الواردة من الجهات الرقابية المعنية بالإشراف على نشاط البنك.

### إدارة المخاطر

إستناداً الى تعليمات البنك المركزي المصري فان اداره المخاطر بالبنك تستهدف تحقيق ما يلي:

- تحديد وقياس ومراقبة المخاطر التي يتعرض او قد يتعرض لها البنك.
- تحليل المخاطر التي قد يتعرض لها البنك للوقوف على اسبابها وكيفية مواجهتها.
- جودة وفعالية أساليب إدارة المخاطر بالبنك.
- مدى توافق حجم المخاطر المقبول للبنك مع كلاً من الاستراتيجية وتخطيط وإداره راس المال.
- توافر رأس مال كاف يتماشى مع حجم المخاطر المرتبطة بأنشطة البنك.
- توافر نظام قوى لإدارة المعلومات متضمنا مؤشرات للإنذار المبكر.

### إدارة الإلتزام

يلتزم بنك قطر الوطني الأهلي بالتأكد من أن كافة أنشطته تتم وفقاً للقواعد والأنظمة المصرفية المعمول بها وفقاً للقواعد والقوانين ذات الصلة أو المعايير الأخلاقية ومراقبة الإلتزام والتي تعتبر من المسؤوليات الرئيسية للجنة المراجعة والإلتزام، ومجلس الادارة، و الرئيس التنفيذي و مديروا الإدارة التنفيذية العليا. وعليه يتواجد بالبنك إدارة مستقلة للتطبيق للإلتزام بغرض تحديد ومراقبة وتقييم اي مخاطر ناتجة عن عدم الإلتزام و دعم البنك بالرأي الفني و الرقابة المستمرة لمخاطر الإلتزام على أن يكون مسئول الإلتزام تابعاً بشكل فني وتقريرى للجنة المراجعة والإلتزام، بينما يتبع إدارياً رئيس مجلس الإدارة.

### قيم الإلتزام:

- الإلتزام بميثاق الاخلاق و السلوك المهني و ذلك عن طريق تحقيق اعلي معدل من المهنية هو أحد المعايير الهامة لبنك قطر الوطني الأهلي و التي تتوافق بالتالي مع قيم و مبادئ مجموعة بنك قطر الوطني كما يلي :
- عدم قبول اية معاملات أو الدخول في علاقة قد تعد مخالفة للقانون أو منافية لميثاق السلوك المهني للعاملين.
- الحرص علي عدم وجود اية بيانات خاطئة متعلقة بالمنتجات و الخدمات المقدمة من البنك و الحرص أيضاً علي تطابقها مع القواعد والقوانين.
- رفض التعامل مع العملاء و الأطراف الأخرى في حالة عدم وجود و توافر المعلومات و البيانات الكافية التي تعوق البنك من بذل العناية الواجبة لأعرف عميلك.



- وجود سياسة الإبلاغ عن الممارسات الغير المشروعة و التي تعد أولوية قصوي لدي البنك و عنصر أساسي فعال في برنامج التطابق و التزام
- متابعة تنفيذ خطط تحديث بيانات العملاء بشكل دوري
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالبنك.
- حق الإبلاغ مضمون لكافة العاملين بالبنك و الذي يتيح للعاملين الإبلاغ عن الممارسات الحقيقية عند شعور الموظف بأية اشتباه قائم علي حقائق فعلية عن اية عملية غير مشروعة و ذلك من خلال القنوات المتاحة و ذلك مع مراعاة بذل العناية الواجبة من وجهة نظر التزام و الحفاظ علي سرية الشخص المبلغ.

#### مكافحة الجرائم المالية:

مبدأ إعرف عميلك و بذل العناية المهنية الواجبة

- العملاء الجدد ذوي المخاطر المرتفعة، وتنفيذاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال ، يتم الحصول علي موافقة قطاع التطابق و الالتزام قبل فتح هذه الحسابات من خلال مراجعة الأوراق المقدمة من العملاء من خلال تطبيق إجراءات العناية الواجبة تعديل السياسات المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب.
- مراجعة الخدمات و المنتجات البنكية المقدمة من خلال البنك و تقييمها من وجهة نظر مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب بشكل دوري و تحديث استراتيجية البنك و الإجراءات لتغطي المخاطر المتعلقة بغسل الأموال و تمويل الإرهاب

#### مراقبة عمليات مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب:

إعمالاً لتعليمات البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال ، يتم مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب علي مستوي القطاعات المركزية و كذلك شبكة الفروع، لتغطية الكم الكبير من العمليات التي يتم تنفيذها في البنك سواء عن طريق الفروع أو القنوات الإلكترونية الخاصة بالمنتجات والخدمات الأكثر تعقيدا المتعلقة بمكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب، علما بأن البنك يستخدم نظام فعال لمراقبة وتحليل العمليات المصرفية للوصول الى الأنشطة و العمليات المشتبه بها الخاصة بالعملاء بالإضافة إلى نظام خاص للإبلاغ عن العمليات المشتبه بها وذلك لضمان تقليل المخاطر التي يتعرض لها البنك.

#### المتابعة المستمرة لتأكيد تطبيق تعليمات البنك المركزي المصري و القوانين الدولية:

قطاع التطابق و الالتزام يطبق عملية متابعة فعالة لتأكيد تطبيق التعليمات الرقابية الجديدة و التأكيد علي إيصالها للأطراف المرتبطة، و المسؤولين عن تنفيذها و متابعة الخطة التنفيذية لإدراجها ضمن إجراءات العمل، و كذلك إعداد تقارير ربع سنوية بخصوص تقييم تنفيذ اللوائح و الإجراءات إلى لجنة الالتزام و المراجعة. و هذا بالإضافة الى الاستمرار بالالتزام بقانون و تطبيق و تطوير اتفاقية الفاتكا بجميع متطلبات قانون لكافة المحددات للأنظمة الإلكترونية، و التطبيقات، و ذلك مع تقديم تدريب مستمر للعاملين بالبنك.

#### إدارة الحوكمة

تهدف إدارة الحوكمة بالبنك إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة الرشيدة، و متابعة تطبيقها و زيادة فاعليتها ، و تكون تبعيتها الفنية و التقريرية للجنة الحوكمة و الترشيحات.

و يمثل دور إدارة الحوكمة فيما يلي:

- تنظيم و بيان للسلوك الجيد في إدارة البنك وفقاً لأفضل الممارسات العالمية للحوكمة المؤسسية بما يحقق توازناً بين مصالح الأطراف المختلفة (أصحاب المصالح).

- ضمان حماية حقوق المساهمين ، بكونهم على دراية تامة بالمعلومات وحقوق التصويت والمشاركة في القرارات الخاصة بالتغيرات الجوهرية في البنك والتي سوف يكون لها تأثير على المساهمين وإستثماراتهم
- التأكد من الإفصاح الكامل عن المعلومات الجوهرية بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب عن المعلومات والأحداث الجوهرية
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالبنك بما يساهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية المحددة من قبل مجلس الإدارة.
- تحسين وتطوير الإطار العام ومبادئ العمل بالبنك من خلال ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالبنك مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع ككل.
- وضع أدلة الحوكمة الداخلية للبنك وصياغة السياسات الداخلية المختلفة التي تنظم العلاقة بين كافة الأطراف، وكذلك المساهمة في إعداد التقرير عن مدى التزام البنك بمبادئ الحوكمة المؤسسية.

### مراقبي الحسابات

يقوم البنك بتعيين مراقبي حسابات ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة ، بما في ذلك الكفاءة والسمعة والخبرة الكافية ، وأن تكون خبرتهم وكفاءتهم وقدراتهم متناسبة مع حجم وطبيعة نشاط البنك. وتقوم الجمعية العامة بناءً على اقتراح من مجلس الإدارة وبعد توصية لجنة المراجعة و الإلتزام، بتعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابها ، ويجب أن يتمتع مراقبي الحسابات بالإستقلالية التامة عن البنك وعن أعضاء مجلس إدارته فمراقبي الحسابات ليسوا مساهمين في البنك ولا أعضاء في مجلس إدارته، ولا تربطهما صلة قرابة بأي من أعضاء مجلس إدارة البنك، كذلك لا يقوموا بصفة دائمة بأي عمل فني أو إداري أو استشاري فيه، كما إن مراقبي الحسابات محايدون فيما يبديا من آراء ، وعملهما محصناً ضد تدخل مجلس الإدارة.

ولا تقوم إدارة البنك بالتعاقد مع أحد مراقبي حسابات البنك أو كلاهما لأداء أية أعمال إضافية غير مرتبطة بعملها كمراقبي حسابات للبنك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، إلا بعد الحصول على موافقة لجنة المراجعة و الإلتزام ، وبشرط ألا يكون هذا العمل الإضافي من الأعمال المحظور علي مراقب الحسابات القيام بها. ويجب أن تتناسب أتعاب أداء الأعمال الإضافية مع طبيعة وحجم الأعمال المطلوبة وألا يؤثر ذلك علي استقلاليتهم.

ويتبع البنك تعليمات البنك المركزي المصري بخصوص مداورة مراقبي الحسابات ، كما يلتزم البنك بقيام مراقبي الحسابات بتقديم نسخة من تقريرهما علي تقرير الحوكمة الذي يعده البنك عن مدى التزامه بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية طبقاً لقواعد الحوكمة والإفصاح المعمول بها ، ويقدم هذا التقرير أيضاً إلى الجمعية العامة للمساهمين.

### الإفصاح والشفافية

يحرص البنك على إتباع سياسة الوضوح الكامل وإظهار جميع الحقائق والمعلومات المالية وغير المالية والأحداث الجوهرية عن البنك فور حدوثها والتي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وكافة الأطراف ذوي المصلحة ، حيث يلتزم البنك بإتاحة المعلومات بشفافية بنفس القدر للكافة بشكل عادل وفي الوقت المناسب ليتسنى لهم اتخاذ القرارات الملائمة و المبنية على معلومات صحيحة ودقيقة ، ويتم ذلك من خلال قنوات الإفصاح المختلفة المتاحة.

## المعلومات الجوهرية والإفصاح المالي وغير المالي

يقوم البنك بالإفصاح الى البورصة المصرية ومن خلال الوسائل المختلفة عن معلومات البنك المالية وغير المالية التي تهم المساهمين وأصحاب المصالح، مثل نتائج الأعمال والقوائم المالية السنوية والدورية وتقارير مراقب الحسابات السنوية والدورية، وكذلك تقرير مجلس الإدارة السنوي والسياسات المحاسبية المطبقة لدى البنك والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول وتوزيعات الأرباح.

هذا الى جانب الإفصاح للبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية كلاً بحسب المتطلبات ، عن معلومات البنك التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين والمرتبين ومنها :

- المعلومات الداخلية التي تتضمن أهداف البنك ورؤيته الإستراتيجية وطبيعة نشاطه وخطط البنك المستقبلية.
- هيكل الملكية بالشركات الشقيقة والتابعة للبنك.
- المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة وعقود المعاوضة (ان وجدت).
- أهم المخاطر التي قد تواجه البنك وسبل الحد منها ومواجهتها (ان وجدت).
- أي تغييرات في سياسات الاستثمار (ان وجدت).
- التعاملات على أسهم الخزينة (ان وجدت).
- ملخص قرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية فور انتهائها وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع
- محاضر الجمعية العامة العادية وغير العادية المصدق عليها من قبل الجهة الإدارية المختصة.
- ملخص القرارات الصادرة عن مجلس إدارة البنك والمتضمنة أحداث جوهرية فور انتهاء اجتماع المجلس وبحد أقصى قبل بدء أول جلسة تداول تالية لانتهاء الاجتماع.
- بيان بأهم نتائج أعماله خلال الفترة المالية مقارنة بالفترة الماثلة السابقة وفقاً للنموذج المعد لذلك من البورصة وذلك فور انتهاء اجتماع مجلس الإدارة من الموافقة على القوائم المالية السنوية أو الربع سنوية (الدورية) ، و يتم ذلك الإفصاح عقب انتهاء الاجتماع وبحد أقصى قبل بداية جلسة التداول التالية لانتهاء الاجتماع.
- الإعلان عن قرار السلطة المختصة بالتوزيعات النقدية أو توزيعات الأسهم المجانية أو كليهما.
- الإفصاح عند تجاوز أو انخفاض ما يملكه أحد المساهمين والأطراف المرتبطة به لنسبة 5% ومضاعفاتها من عدد الأوراق المالية الممثلة لرأس مال البنك المقيدة بالبورصة أو حقوق التصويت بها، بما في ذلك الأسهم التي تم الاكتتاب فيها عن طريق شراء حقوق الاكتتاب لها.
- الإفصاح عند صدور أي أحكام تحكيم أو أحكام قضائية في أي مرحلة من مراحل التقاضي بتلك الأحكام التي تؤثر في المركز المالي للبنك أو في حقوق حملة أوراقه المالية أو يكون لها تأثير على أسعار التداول أو على القرار الاستثماري للمتعاملين.
- الإفصاح فور صدور أي أحكام قضائية بعقوبة سالبة للحرية ضد أحد أعضاء مجلس إدارة البنك أو أحد المسؤولين التنفيذيين الرئيسيين به.
- الإفصاح عن الأحكام الصادرة ضد البنك أو المخالفات والغرامات المفروضة على البنك خلال العام .

## علاقات المستثمرين

يقوم مسئولي علاقات المستثمرين في اتصال البنك بسوق الاستثمار ، وإنشاء قنوات التواصل مع المستثمرين ونقل وجهات نظر السوق وإستفسارات المستثمرين لمجلس الإدارة بصفة مستمرة.

ولقد قام مجلس إدارة البنك بتعيين ٤ مسئولين لعلاقات المستثمرين والذين يتولون مناصب تنفيذية ورقابية هامة داخل البنك ويتبعون رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب فيما يخص شئون علاقات المستثمرين. ويلتزمون بحضور اجتماعات الجمعية العامة للبنك. كذلك فإنهم على دأريه كاملة بأنشطة البنك وموقفه المالي وكافة الأمور الهامة والجوهرية لذا يقومون بالرد على أسئلة وإستفسارات المستثمرين وكذلك معرفة القرارات التي قد يكون لها تأثير على نتائج الأعمال، وتحديد ما يمكن الإفصاح عنه وما هو غير مصرح بالإفصاح عنه من خلال تطبيق القواعد المنظمة للإفصاح والشفافية في السوق.

وفيما يلي أبرز ما يقوم به مسئولي علاقات المستثمرين من مهام :

- القيام بالإفصاح عن الأحداث الجوهرية طبقاً لقرارات مجلس الإدارة.
- الحفاظ على المساهمين الحاليين والعمل على جذب مستثمرين جدد من خلال توعية السوق بأعمال البنك وبفرص النمو المستقبلية له.
- التواصل مع المحللين الماليين والمستثمرين وممثلي وسائل الإعلام وتوفير المعلومات المطلوبة عن البنك.
- تنظيم المعلومات الصادرة عن البنك طبقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.
- إنشاء قاعدة بيانات للمساهمين ومراعاة التحديث الدوري لها.
- تعريف السوق بالأعضاء الجدد في مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا.
- التواصل مع المستثمرين عبر أدوات الاتصال المختلفة مثل الموقع الإلكتروني للبنك ومواقع التواصل الاجتماعي والتقارير والبيانات الصحفية، والاشترك في إعداد التقرير السنوي الذي يهتم به المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- المساهمة في إعداد تقرير الإفصاح المطلوب من البنك وإعداد صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للبنك وتحديثها بصفة مستمرة.

## أدوات الإفصاح

### التقرير السنوي

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً باللغتين العربية والإنجليزية يضم ملخص لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين الحاليين والمستثمرين المرتقبين وأصحاب المصالح الأخرين ويعتبر هذا التقرير من أهم مصادر المعلومات عن البنك ونشاطه وموقفه المالي ، كما يعد بمثابة تقرير من إدارة البنك لكافة المهتمين به عن الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وما يهدف البنك إلى تحقيقه خلال السنة القادمة.

يتكون التقرير السنوي للبنك من الأقسام التالية :

- نظرة عامة
  - كلمة السيد رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب
  - تشكيل مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا



- التقرير الاستراتيجي
  - نبذة عن البنك
  - استراتيجية البنك
  - تحقيق نتائج مستدامة
  - خلق وتقديم القيمة
- الأداء التشغيلي
  - الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات
  - خدمات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
  - الخدمات المصرفية للأفراد
- أنشطة المسؤولية الاجتماعية والبيئية للبنك خلال العام
- الحوكمة وإدارة المخاطر
  - الحوكمة
  - التدقيق الداخلي
  - التطابق و الإلتزام
  - ادارة المخاطر
- القوائم المالية
  - تقرير مراقب الحسابات
  - القوائم المالية المستقلة عن العام مقارنة بالعام السابق
  - القوائم المالية المجمعة عن العام مقارنة بالعام السابق
- شبكة فروع البنك

## تقرير مجلس الإدارة

يقوم البنك بإصدار تقريراً سنوياً طبقاً لما ورد بالقانون ، للعرض على الجمعية العامة للمساهمين والجهات الرقابية، و الذي يكون موجهاً من رئيس المجلس إلى المساهمين ، ويتضمن تقرير مجلس الإدارة ما يلي:

- البيانات الأساسية للبنك
- مسئولية علاقات المستثمرين وبيانات الأتصال الخاصة بهم
- مراقبي حسابات البنك
- هيكل المساهمين ونسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة
- تشكيل مجلس الإدارة والتغيرات التي طرأت عليه وعدد مرات انعقاده خلال العام
- تشكيل لجنة المراجعة وأختصاصاتها وعدد مرات انعقادها خلال العام
- متوسط عدد العاملين بالبنك ومتوسط دخل العامل خلال العام
- المخالفات والإجراءات التي تتعلق بقانون سوق رأس المال وقواعد القيد (ان وجدت)
- تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة (ان وجدت)
- مساهمة البنك في تنمية المجتمع والحفاظ على البيئة خلال العام
- عرض النتائج المالية وأهم تطورات بنود الميزانية وقائمة الدخل خلال العام
- الشركات التابعة للبنك وأنشطتها الرئيسية
- رأس مال البنك المصدر والمدفوع
- شبكة فروع البنك وعدد الفروع الجديدة التي تم إفتتاحها خلال العام

## تقرير الإفصاح

يقوم البنك بإصدار تقرير إفصاح ربع سنوي الى البورصة المصرية والذي يعد من قبل إدارة البنك بمعاونة مسئولي علاقات المستثمرين ، ويتضمن الأقسام التالية :

- بيانات الاتصال بالبنك.
- مسئولي علاقات المستثمرين وبيانات الاتصال بهم.
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون نسبة ٥% فأكثر من أسهم البنك.
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحاً به الأسهم حرة التداول.
- تفاصيل أسهم الخزينة لدى البنك (ان وجدت).
- التغييرات في تشكيل مجلس إدارة البنك خلال الفترة (ان وجدت) وأخر تشكيل للمجلس.

## الموقع الإلكتروني

لدي البنك موقع خاص به على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية بأسلوب سهل للمستخدمين ، ويحرص البنك على تحديث موقعة الإلكتروني بصورة مستمرة وتدعيمه بالمعلومات المنشورة عن البنك وكذلك الإفصاحات ، ويتيح الموقع الإلكتروني إمكانية التواصل مع البنك بسهولة مع الالتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التي يتلقاها البنك من خلال موقعة الإلكتروني.

## المواثيق والسياسات

### ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدي البنك ميثاق داخلي عن أخلاقيات العمل والسلوك المهني ، يشمل مجموعة من القيم التي تعمل على ضبط وتنظيم قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات المهنة داخل البنك. يحتوي على معايير السلوك التي يتعين على كل العاملين بالبنك إتباعها ومراعاتها في سائر المعاملات وفي كل موقع يؤدون فيه أعمالهم بما يؤثر إيجاباً على سمعة ومصداقية البنك ونزاهة العاملين به، بما يضمن حقوق مساهميه وكافة المتعاملين معه.

### سياسة تتابع السلطة Succession Planning

يتوافر لدي البنك سياسة تتضمن إجراءات تقييم عمليات الاختيار والتعيين والترقي في إطار تأمين أفضل العناصر المؤهلة للبنك في المواقع المناسبة، وفي نفس الوقت تشجيع التطوير المهني والنهوض بالموظفين الحاليين، ووضع خطة تتابع السلطة على مستوى الإدارة التنفيذية في الظروف الطارئة أو على المدى القصير والطويل مع التركيز علي التخطيط لتتابع السلطة للعناصر الرئيسية من خلال دليل إجراءات الموارد البشرية بالبنك وإعداد قائمة بالمرشحين لشغل الوظائف الرئيسية بشكل دوري وفعال بما يحقق قيمة مضافة للبنك وضمان لاستدامتها.

### سياسة الإبلاغ عن المخالفات Whistleblowing

يتوافر لدي البنك سياسة تهدف إلى تشجيع العاملين بالبنك أو المتعاملين معه بالإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، وتطبيق إجراءات فعالة فيما يخص مبدأى المساءلة والمحاسبة ومن ثم تعزيز

معايير الأمانة والنزاهة في كافة أنشطة البنك المختلفة. كما توفر السياسة حماية الشخص الذي قام بالإبلاغ لضمان تشجيع العاملين بالبنك وغيرهم للمبادرة بالكشف عن المخالفات والإبلاغ عنها مع ضمان السرية التامة للشخص المبلغ أخذاً في الاعتبار أن عملية الإبلاغ تتم بناء على مستندات أو معلومات موضوعية.

### سياسة تعامل الداخلين والأطراف ذوي العلاقة والأطراف المرتبطة

يتوافق لدى البنك سياسة تهدف إلى مراقبة عمليات تداول الداخلين على أسهم البنك طبقاً لقواعد الجهات الرقابية، وتبين مدى التزام الداخلين والمؤسسين والمساهمين الرئيسيين والمجموعات المرتبطة بهم ألا يكونوا طرفاً في أي عقد من عقود المعاوضة إلا بعد موافقة الجمعية العامة، على أن يعرض هذا التصرف على الجمعية بكافة تفاصيله وبياناته مقدماً بما في ذلك السعر والكمية قبل إجراء التصرف وذلك دون أن يحق للطرف المعني بعقد المعاوضة التصويت في الجمعية العامة. كما تضمن تفهم كافة الأطراف المعنية لتعريف التداول الداخلي وقواعد تنظيمه. وتتلخص هذه السياسة في الآتي:

- حظر تعامل أي من الداخلين والمجموعة المرتبطة بهم على أية أوراق مالية يصدرها البنك خلال خمسة أيام عمل قبل ويوم عمل بعد نشر أي معلومات جوهرية.
- حظر تعامل أي من المساهمين الذين يملكون 20% فأكثر بمفردهم أو من خلال المجموعة المرتبطة بهم إلا بعد إخطار البورصة بذلك قبل التنفيذ.
- حظر تعامل أعضاء مجلس إدارة البنك أيًا كانت نسبة مساهمتهم في رأس المال وكذلك كبار المسؤولين التنفيذيين بالبنك أو الأشخاص الذين في إمكانهم الإطلاع على معلومات غير متاحة للغير ويكون لها تأثير على سعر الورقة المالية للبنك، شراء أو بيع هذه الأوراق المالية التي تتعلق بها هذه المعلومات ، إلا بعد إخطار الجهات المختصة والحصول على الموافقات اللازمة.

### سياسة المسؤولية الاجتماعية والبيئية

حافظ بنك قطر الوطني الأهلي منذ إنشائه على الإسهام الفعال في دعم جهود تنمية المجتمع وتوسيع مشاركته في مختلف الأنشطة لترسيخ مفاهيم العمل الاجتماعي و التنمية المستدامة التي تهدف إلى خدمة و تطوير و توفير حياة كريمة في جميع أنحاء الجمهورية في عدة مجالات أهمها الصحة ، التعليم ، البيئة، الرياضة و مختلف المجالات الاجتماعية ، واستمر في تقديم مثالا رائداً في خدمة المجتمع لإدراكه لأهمية دوره في دعم عملية التنمية ، وكذلك إدراكه لوجود علاقة بين تطور المجتمع ونجاح المؤسسات الكبرى. فبالإضافة إلى تواجده في جميع المحافظات لتقديم خدمة مصرفية عالية الجودة، كان البنك حريصاً على ترسيخ دوره على المستوى الاجتماعي. وقد شارك البنك خلال عام 2018 في العديد من المشروعات التي تهدف إلى دعم القطاعات الأكثر احتياجاً في المجتمع وفاءً بالالتزامات المجتمعية في مختلف المجالات في قرى صعيد مصر والدلتا.

ففي مجال الرعاية الصحية، والذي يوليه البنك اهتماماً كبيراً، قام البنك بالتبرع بعدد من الاجهزة الطبية المهمة لعدد من المستشفيات التي تقدم الخدمات بالمجان للقضاء على قوائم الانتظار وتقديم أفضل الخدمات الطبية للشرائح الأكثر احتياجاً، ومن هذه المؤسسات الطبية: المعهد القومي لأمراض السكر والغدد الصماء ومستشفيات جامعة الزقازيق ومستشفى جامعة القاهرة قسم الأشعة التشخيصية والتدخلية ووحدة مناظير الجهاز الهضمي والكبد ومستشفى شفاء الأورمان بمحافظة الأقصر.

وفي مجال الرعاية الاجتماعية، قام البنك بالتبرع والمساهمة في عدد من المشروعات التنموية التي تهدف إلى تطوير عدد من القرى الفقيرة وتحسين الظروف المعيشية للأسر غير القادرة وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات والجمعيات غير الحكومية منها جمعية الأورمان من خلال مشروع توصيل المياه لعدد 27 قرية بخمس محافظات هي المنيا - أسيوط - سوهاج

- قنا - الاقصر وذلك بهدف توصيل مياه شرب نقية لخمسة آلاف أسرة في القرى الأكثر احتياجاً ويأتي هذا المشروع في إطار "مبادرة سكن كريم" التي وقعتها جمعية الأورمان مع وزارة التضامن الاجتماعي وعدد كبير من المؤسسات الاقتصادية الكبرى بهدف توفير حياة آدمية للأسر الأكثر احتياجاً تضمن لهم توفير مسكن مناسب في بناءه وفي تجهيزه وفي احتوائه على مستلزمات الحياة من مياه شرب نقية وكهرباء. كما تم توقيع بروتوكول تعاون مشترك بين مؤسسة أهل مصر للتنمية والبنك لدعم مبادرة "مصر خالية من الحروق".

وفي مجال التعليم، يولي البنك اهتماماً خاصاً للمجال التعليمي حيث قام بالاشتراك في مبادرة رواد النيل تحت رعاية البنك المركزي المصري بالاشتراك مع جامعة النيل من خلال رعاية إحدى الحاضنات "حاضنة الإبداع" بمقر جامعة النيل، والتي تهدف إلى خلق الوعي حول صناعة التصميم الإبداعي كميزة تنافسية في مختلف المشاريع وأهميتها في دفع النمو الاقتصادي كمصدر لرفع القدرة التنافسية والتفاضلية. فضلاً عن قيام البنك بتقديم منح دراسية لعدد من الطلاب المتفوقين الموهوبين بجامعة العلوم والتكنولوجيا بمدينة زويل. بالإضافة إلى المشاركة في العديد من المشروعات التعليمية بالمناطق الأكثر احتياجاً بالتعاون مع عدد من المؤسسات والجمعيات غير الحكومية منها مشروع تطوير مدرسة الشيخ الأمير بالأقصر ومشروع تطوير معهد ثانوي بالدقهلية. كما قام البنك بصداد الرسوم المستحقة على عدد من الطلاب غير القادرين بكلية الحقوق جامعة الإسكندرية.

وفي مجال الرعاية والرياضة، استمر البنك في رعاية رياضة الإسكواش بنادي الاسكندرية الرياضي "سبورتنج" للعام الثالث على التوالي. كما قام البنك بالمساهمة في حملة سكن ودفا بمحافظة سوهاج والشرقية. وسوف تشهد الفترة المقبلة مزيد من المشروعات المجتمعية وقيام البنك برسالته من أجل المساهمة في بناء الإنسان والمجتمع.

وفيما يلي عرض لمساهمته البنك في مجال المسؤولية الاجتماعية خلال عام ٢٠١٨

| م | القطاع                                            | قيمة التبرع<br>بالمليون جنيه مصري |
|---|---------------------------------------------------|-----------------------------------|
| ١ | التبرع لمبادرة البنك المركزي لتطوير القرى المصرية | ٤٠                                |
| ٢ | التبرع لصندوق تحيا مصر                            | ٥٠                                |
| ٣ | تبرعات للقطاع الاجتماعي                           | ٤,٤                               |
| ٤ | تبرعات للقطاع الصحي                               | ٤,٦                               |
| ٥ | تبرعات لقطاع التعليم                              | ٤,٦                               |
| ٦ | مجال الرعاية والرياضة                             | ١,٤                               |
|   | <b>الإجمالي</b>                                   | <b>١٠٥</b>                        |



محمد عثمان إبراهيم الديب  
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب